المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 23-11-2005 العـــدد : 1881
الصفحـات : 10 المسلسل : 56

الشورى يرفع نظاما شاملا لتنفيذ إتفاقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للملك لإقراره

3 عمليات تفتيش تطال منشآت صناعية بالجبيل وينبع غير مدرجة في جداول الاتفاقية

الرياض: منصور الحاتم

شهد عدد من المنشآت الصناعية السعودية المختصة بإنتاج المواد الكيميائية والعضوية بمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين 3جولات تفتيشية من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتأكد من مدى تطبيقها لاتفاقيات المنظمة والتي تعد المملكة أحد أعضائها الفاعلين.

أحد ذلك رئيس الهيئة الوطنية لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير، وقال إن المنشآت التي طالتها عمليات التفتيش هي من المنشآت غير المدرجة في جداول الاتفاقية، مشيرا إلى أن المملكة ملتزمة بتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وما جاء فيها من التزامات، حيث قامت بإصدار التدابير اللازمة بتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 151 وتاريخ 1424/6/6هـ و تم إعداد مسودة نظام شامل لتنفيذ الاتفاقية يلبي كافة الالتزامات الواردة فيها، وتمت مناقشته في إطار الهيئة الوطنية ثم في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء وتمت الموافقة عليه من مجلس الشورى وينتظر أن يصدر مرسوم ملكي باعتماد هذا المشروع قريبا.

وذكر في كلمته بمناسبة زيارة مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خوليو بفيرتر للمملكة أن اللجنة قامت بتشكيل لجنة فرعية لمتابعة الإعلانات مع الشركات والمصانع ذات العلاقة لتعبئة الاستمارات المخصصة للإنتاج والاستيراد، وتم تدقيق هذه الإستمارات من خلال إعداد البيانات الإجمالية لها وإرسالها للمنظمة والتي شملت الأعوام 2002و 2003 و 2004 م. وأشار الأمير تركي إلى أن المملكة وقعت هذه الاتفاقية ضمن 175 دولة عضوة في المنظمة، واستمرت عضوية المملكة لأربع فترات متتالية، مضيفا أن الهيئة قامت بتنظيم ورش عمل إقليمية ومحلية داخل المملكة بالتعاون مع المنظمة، كما قامت بالتعاون مع المنظمة بعقد اتفاق برنامج تدريبي لمنسوبي الدفاع المدني للوقاية من أخطار الأسلحة الكيميائية يهدف إلى تأسيس مجموعات مدربة وفقا للمعايير العالمية لكشف المواد الكيميائية الخطرة وإسعاف وإنقاذ المصابين من التعرض لها، وكذلك تأهيل المختصين في مجال استخدام الأجهزة الحديثة المخصصة لمواجهة الأسلحة الكيميائية وتفكيكها وحماية المدنيين من مخاطرها.

من جانبه أوضح وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور نزار عبيد مدني في كلمته أهمية دور المنظمة في الحد من الأسلحة الكيميائية، وحث الدول على الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال، مشيرا إلى أن احترام المملكة لالتزاماتها الدولية والتي من ضمنها اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية يأتي متسقا مع التزامها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشريعة الدولية ويمثل ركيزة أساسية في سياستها ونهجها تجاه مكافحة امتلاك وانتشار أسلحة التدمير الشامل على المستويين الدولي والإقليمي، حيث استطاعت المملكة أن تنال ثقة أعضاء المنظمة من خلال انتخابها عضوا في المجلس التنفيذي على مدى 4 فترات متتالية.

من جانب آخر أكد مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خوليو بفيرتر في محاضرة ألقاها بمقر وزارة الخارجية صباح أمس أهمية تخلص جميع الدول الأعضاء بالمنظمة من جميع الأسلحة الكيميائية ووسائل إنتاجها خلال وقت محدد وعدم تمكين المصانع الكيميائية من إنتاج أو تصنيع هذه الأسلحة، مشيرا إلى أن المنظمة تحرص على تقديم المساعدة للدول المنتمية لها وحمايتها

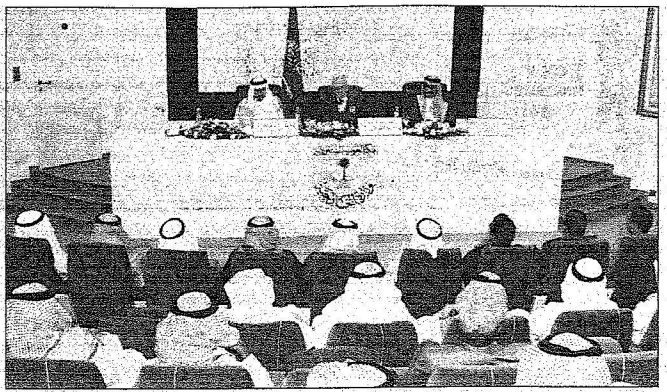

جانب من لقاء مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمس (تصوير: محمد الطويرقي)

بفيرتر: تعطيل 64 مصنعا للأسلحة الكيميائية في 12 دولة وتفتيش 800 موقع

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 23-11-2005 العـــدد : 1881
الصفحـات : 10 المسلسل : 56

في حال وقوع هجوم بالأسلحة الكيميائية عليها ، مضيفا أن المنظمة تعمل مع وزارة الدفاع السعودية منذ 3 سنوات لتنفيذ مشروع الحماية من الأسلحة الكيميائية تضمنت دروسا تدريبية للفرق ونظرا لأهمية المشروع فقد مدد حتى النصف الأول من عام 2006 م موجها شكره للمملكة على تعاونها التام مع المنظمة ودعمها لبرامجها.

وقال بفيرتر "إنه تحت قرار حظر الأسلحة الكيميائية قامت 6 دول بالإعلان عن أسلحة كيميائية هي ألبانيا، والهند، وليبيا، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة ودولة أخرى لن أصرح باسمها" مشيرا إلى أن هناك حوالي 72 ألف طن متري من أدوات كيميائية تم الإعلان عنها وتأمينها، حيث بدأت ست دول منذ الخامس من نوفمبر 2005 م بالتخلص من ما مجموعه 12235 طنا مقريا من المواد الكيميائية تحت إشراف المنظمة، وإن هذا الرقم يمثل 17٪ من الأرقام المعلن عنها، وكذلك تدمير 2,3 مليون أو ربع ما مجموعه 8,7 ملايين من القذائف والحاويات المعلن عنها، وفيما يتعلق بالقدرة على إنتاج أسلحة كيميائية فقد أعلنت 12 دولة مشاركة في حظر الأسلحة الكيميائية ما مجموعه 64 مصنعا للأسلحة الكيميائية تم تعطيلها جميعا في حين تم تدمير 51 منها أو تحويلها.

وذكر أن هناك 800 موقع يتم التفتيش فيها حاليا من قبل المنظمة، فيما ستتم إضافة مواقع جديدة في حال الحاجة إلى ذلك حيث ارتفع عدد الدول التي يتم التفتيش فيها من قبل المنظمة ليصل إلى 72 دولة.